

الصلات العلمية والروحية بين علماء شنقيط وعلماء فاس في عهد الدولة العلوية

د. محمد الأمين بن محمد بيب^(٥)

لقد نسج التاريخ والجغرافيا وشائج قرى وروابط اتصال وثيقة ومتعددة الأوجه بين بلاد شنقيط والمغرب الأقصى بوجه عام، ومناطقه الجنوبية بوجه خاص، ولا سيما على الصعيدين الثقافي والروحي. وإذا كان مركز ثقل تلك العلاقات قد تركز بالأساس في حواضر مناطق التماس بين المنطقتين، فإن فاس وأحوازها لم تكن بمنأى عن ذلك التواصل الفكري الثر منذ أن شُيّدت بها جامعة القرويين التي انبثقت من أحضان جامعهم الذي بنته فاطمة بنت محمد بن عبدالله الفهرية القيروانية سنة 245هـ، واتسعت حلقات الدارسين به حتى تحول إلى جامعة في عهد المرابطين، وتوسع أكثر في العهد المريني. ومنذ قيام تلك الجامعة، تحولت فاس إلى مركز إشعاع علمي مهم في المنطقة، وأصبح هنالك نوع من الترابط بين الدور العلمي الريادي لجامعة القرويين وبين الإشعاع المعرفي للوسط الآوي لها المتمثل في مدينة فاس. وبهذا يكون الحديث عن علماء فاس حديثاً عن علماء القرويين بوصفهم جزء من المنظومة المعرفية العامة لهذه المدينة. ومن هذا المنطلق كان اختيارنا لعنوان هذه المداخلة التي تتناول بعض جوانب التفاعل التاريخي بين علماء شنقيط وعلماء فاس الضارب الجذور في التاريخ.

(٥) رئيس لجنة الفتوى بدائرة القضاء، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

ويكفي في هذا الصدد، الإشارة إلى البعد الرمزي للتواصل بين أمير صنهاجة الصحراء يحيى بن إبراهيم الكدالي وأبي عمران الفاسي (365-430هـ)⁽¹⁾ الذي تمخضت عنه حركة المرابطين التي أزال الحواجز البدعية⁽²⁾ بين المنطقتين، ووحدتهما في مذهب سني واحد إلى اليوم.

غير أن تعاظم شأن دولة المرابطين في الشمال، وتصديها لحروب الاسترجاع في الأندلس، وإخضاع أمراء الطوائف وتوحيد العدوتين، وما تولد عن ذلك كله من تشجيع هجرة النخبة الصحراوية نحو الشمال؛ كلها عوامل تساعد في تفسير صدود المؤرخين العرب عن الصحراء وأهلها صدوداً ترك فراغاً وثائقياً كبيراً ألقى بظلاله الكثيفة على أخبار المنطقة ردحاً طويلاً من الزمن، فحال دون تتبع مظاهر التواصل الفكري بين المنطقتين على مدى قرون عديدة.

فعلى الرغم من وجود مؤشرات كثيرة على حدوث هجرة معاكسة من المغرب إلى الصحراء عقب إطاحة الموحيين بالمرابطين، وانتعاش تيار الحركة البشرية والتواصل الثقافي خلال عهدي المرينيين والسعديين؛ فإننا لا نملك معطيات ملموسة عن التواصل العلمي والروحي قبل العهد العلوي. ومن هذا المنطلق، حددنا للإطار الزمني لهذا العرض بعهد الدولة العلوية الذي تتوفر فيه على مصادر عن بعض أوجه ذلك التواصل.

(1) تمثل ذلك التواصل في اللقاء الذي تم بين الرجلين في القيروان أثناء إياب الأمير الكدالي من الحج حيث اشتكى للفقيه الفاسي جهل قومه وحاجتهم إلى من يفقههم في أحكام الشرع ويلزمهم حدودها. فاستجاب أبو عمران لطلب الأمير وأحاله إلى شيخ سوسي سبق وأن تتلمذ عليه، هو وجاج بن زلّو اللمطي الذي انتدب تلميذه عبد الله بن ياسين لمرافقة الأمير الصنهاجي إلى الصحراء.

(2) تمثل ذلك في القضاء على زناتة المغراويين في سجلماسة ودرعة، والبعجلين الروافض الشيعة في رودانة من بلاد السوس، ونحلة برغواطة وغيرها. ويمكن الرجوع بهذا الخصوص إلى: ابن أبي زرع: الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، مراجعة عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الثانية 1420هـ/1999 (ص. 161-166).

وبالنظر إلى ضيق الوقت المتاح لإعداد هذه الورقة، وإلى نأي الدار عن مراكز التوثيق المغربية والشنيطية؛ فلن يكون بوسعنا سبر أغوار هذا الموضوع والتفصيل فيه، وإنما سنقتصر على إعطاء أمثلة دالة على بعض مظاهر التواصل العلمي والروحي بين الشناقطة والفاسيين.

أ. مظاهر التواصل العلمي: تعددت أوجه هذا التواصل المعرفي خلال القرون الأربعة الماضية، وسيقتصر حديثنا عنه على عمليات الاستفتاء والإلغاز العلمي، والأخذ والعطاء المباشر، وحضور المؤلفات الفاسية كمرجع أساسي لدى العلماء الشناقطة، وحضور المؤلفات الشنيطية في فاس.

1. الاستفتاءات والألغاز العلمية: اعتاد الشناقطة على الاستفتاء عن ما يعنُّ لهم من استشكالات معرفية منذ وقت مبكر - نسبياً - من اعتناقهم الإسلام والحصول على حظ من الثقافة العربية الإسلامية. وكانت تلك الاستفتاءات موجهة بالأساس إلى علماء الغرب الإسلامي⁽¹⁾، إذ لا تمدنا المصادر بفتاوى لمفتين محليين قبل القرن العاشر الهجري، إذا ما استثنينا ما أورده الكتب الإخبارية عن إفتاءات كان يصدرها شفهاً ابن ياسين⁽²⁾، وما ذكر القاضي عياض⁽³⁾ من أن لمتاد بن بلين اللمتوني «كان من عبادهم

(1) مثل استفتاء مرابطي الصحراء لابن رشد الجد عن ظاهرة غصب المواشي الشائعة فيما بينهم منذ القديم، المنشور مع جوابه في (9/ 542-543) من المعيار المعرب، طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت 1981، واستفتاء محمد ابن علي اللمتوني للسيوطي في 898هـ المنشور تحت عنوان: «رسائل من بلاد التكرور» في: الحاوي للفتاوى، دار الفكر، بيروت (د. ت.). (1/ 285-294).

(2) من ذلك ما ذكر ابن أبي زرع (الأئيس المطرب، الطبعة الملكية، الرباط، ط. 2، 1999/ 157) عن إفتاءه يحيى بن إبراهيم الكدالي وغيره من رؤساء اكدالة وملتونة بمفارقة ما زاد على أربع من زوجاتهم، وما ذكر البكري (المغرب، ط. ديسلان، الجزائر 1959/ 169) وابن عذارى (البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت 1983، ط. 3، (4/ 10 و 16) من إفتاءه بإقامة الحدِّ على من جاء تائباً من ذنوبه، وأخذ الثلث من الأموال المختلطة لتطيب بذلك...

(3) ترتيب المدارك... تحقيق سعيد أحمد أعراب، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، مطابع الشويخ (ديسبريس)، تطوان 1983، (8/ 80).

وفقها ثمهم... والمثل يضرب بفتياه في بلاد الصحراء...».

ولعل من أقدم الاستفتاءات الموجهة إلى أحد خريجي مدرسة فاس وأصليها، السؤال الذي بعث به الفقيه عبدالله بن محمد بن حبيب العلوي (ت 1103 هـ)⁽¹⁾، المعروف بالقاضي، إلى قاضي مراكش ومفتيها أبي مهدي عيسى بن عبدالرحمن السكتاني (ت 1062 هـ)⁽²⁾ يستفتيه فيه عن مسألتين إحداهما في علم الأصوات، والأخرى تتعلق بـ«الجلد بعد السلخ وقبل الدبغ هل يخرج بذلك عن الطعام أم لا»؟

(1) عبدالله بن محمد بن حبيب العلوي (ت 1103 هـ / 1692 م)، المعروف بقاضي شنقيط وقاضي البراكنة: عالم بارز، تلقى معارفه في موطنه الأصلي مدينة شنقيط وجارتها الشمالية ودان، وأسس مدرسة بشنقيط أخذ عنه فيها أعلام. وسافر للحج والتقى بعدد من علماء المغرب ومصر مثل علي الأجهوري. وقاد هجرة قومه إلى أرض القبلة بسبب الحروب التي دارت بين أفراد قبيلته في شنقيط. وعندما حلّ بأرض القبلة، نزل على تشمشه فأكرموه ونصبوه للتدريس حيث تخرج من محضرته الذائعة الصيت عدد من العلماء والأدباء، وفيه يقول العلامة محض بابيه بن اعييد الديباني:

فعمّم به في إيدوعلٍ وخصّصنُ بني شيخنا قاضي القضاة تحمّد مرّعا
فجدّهم أستاذنا شمس كلهم قد ارتضّعوا من علمه الخلف والضّرعا

ثم رحل عنهم واستقر في إدا بلحسن، وظلّ يدرس فيهم إلى أن توفي.

(2) السكتاني: هو أبو مهدي عيسى بن عبد الرحمن بن عيسى الجراجي السكتاني، قاضي الجماعة بمراكش وتارودانت، العالم المحقق النظار، المتبحر في علوم الأصول واللغة والفقه، المشارك في غيرها من الفنون. أخذ بمراكش عن محمد بن أبي القاسم الفلاي، ومبارك بن علي السجستاني، وقرأ بفاس على قاضيها عبدالواحد بن أحمد الحميدي، وعلى مفتيها يحيى بن محمد السراج الرندي، وأحمد بن علي الصنهاجي الزموري، والحسن بن عبد الله بن مسعود الدرعي. وعنه أبو علي اليوسي، وعبد الرحمن التمرقي، وعبدالله بن يعقوب السملالي، وعلي بن أحمد الرسموكي وغيرهم. له «حواشي على الصغرى»، وشرح صغرى الصغرى، وبعض الفتاوى المجموعة. درّس بمراكش واستقضى في بعض أعمالها، ثم ولي قضاء الجماعة بسوس ودرّس بتارودانت، ثم انتقل بعد اضطراب أحوالها في ثلاثينيات القرن الحادي عشر إلى مراكش حيث ولي القضاء والتدريس.

ونكتفي هنا بمقاطع من السؤال والجواب في مسألة علم الأصوات كما وردت في أجوبة السكتاني المجموعة⁽¹⁾، الأكثر تفصيلاً من رواية التنواجيوي⁽²⁾ لهذا الاستفتاء. فبعد براعة الاستهلال المعهودة، جاء في الاستفتاء ما نصه: «ما قولكم، أيّدكم الله وحفظكم، في مسألة شاع في بلاد شنقيص وأحوازها واشتهر عند العامة والخاصة منهم صفتها وأمرها، وهي أن تلك البلاد شأنهم حين ما يتلون القرآن العزيز أن يُبدّلوا الضادَ لاماً في جميع قراءتهم، في الصلاة وغيرها، فاتحة كانت أو سواها من السور، بحيث يقول التالي مثلاً إذا قرأ قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ عوضاً عن ضاداتها: «والله فللّ بعلكم على بعل»، أو تلا قوله تعالى أيضاً: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، قال عوضاً عن ذلك أيضاً: «غير المغلوب عليهم ولا اللالين» بلامات مفخمات في جميع ذلك؛ وليس ذلك من غلبة العجمة، وإنما هو عمد وقصد لذلك. ولو شاءوا أن ينطقوا بالضاد على صفتها لنطقوا بها، لكنه زعم قارئها أن هذه القراءة هي عين الصواب ومخطئة على العكس يستحق

(1) رجعنا إلى نسخة جامعة الرياض من أجوبة عيسى بن عبد الرحمن الرجراجي السكتاني المحفوظة تحت الرقم 2609 المؤلفة من 103 أوراق، حيث وردت تلك الفتوى في الورقتين 9 و 10 دون ذكر صاحبها الذي مدّتنا به المصادر الشنقيطية. واكتفي جامع أجوبة السكتاني بالقول: «وكتب إليه بعض طلبة شنقيص في مسألتين...».

(2) ورد هذا السؤال وجوابه في كتاب: تبين مخرج الجيم لعبد الله بن أبي بكر التنواجيوي (ت 1145هـ)، مخطوطة باريس رقم 5481، (ص 286-289)، نقلاً عن دود بن عبد الله: الحركة الفكرية في بلاد شنقيط خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر (17-18م)، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط 1992-1993، (ص 184-185).

عنده على قراءته العقاب، واعتقد ذلك ديناً قياً وصراطاً مستقيماً. فهل، حفظكم الله، قارئ هذه القراءة على الصواب كما زعم أم لا؟ وعلى الثاني، فهل يسري الفساد إلى صلاته فيعيدها أبداً أم لا؟ وهل مُعْتَقِدُ ذلك يُحْكَمُ بكفره أم لا؟ وعلى الكفر، فهل يُسْتَتَابُ اسْتِثَابَةُ الكافر، فإن تاب وإلا قُتِلَ؟ وما ترى، حفظكم الله، إن تمالأ عليه أهل قطر وامتنعوا من الرجوع عنه لاعتقادهم صواب ما هم عليه، فهل يُقاتلون على ذلك أم لا؟ يَبَيِّنُ لنا الحُكْمَ الشرعيّ مَعْزُوراً لقائله، وأجب لنا فصلاً فصلاً، كتب الله لكم السعادة الدائمة».

وقد ردَّ السكتاني على مختلف هذه الاستشكالات مبيناً خطأ تلك القراءة، وفساد دين صاحبها فضلاً عن بطلان صلاته، وكفّر من أصرَّ على تلك القراءة، فقال: «...والذي أراه وأدين به أن قارئ هذه القراءة حائد في قراءته عن الصواب، محرف لكلام القرآن عن مواضعه... كيف والقرآن هو اللفظ المنزل على محمد ﷺ، المتعبد بقراءته، وهو متواتر مجمع عليه، معلوم من الدين، فأنى يكون ما ارتكبه هذا القارئ في قراءته وتحريفه بجرائته صواباً، وما عليه المسلمون في قراءة الضاد وجعله ضادا دون تغييره إلى اللام خطأ.. وأما قول السائل: فهل يسري الفساد إلى صلاته أم لا؟ فجوابه أن الفساد يسري إلى دينه فضلاً عن صلاته.. فإن قلت ما وجه فساد صلاته على تقدير الإخلال في دينه؟ قلت وجهه أن ما أتى به ليس بقرآن، فهو مُحْلُ بركن من أركان صلاته وهو قراءة الفاتحة لاستحالتها على الضاد التي جرى فيه التغيير والتبديل في قراءة هذا القارئ، وغل بشرطها وهو ترك الكلام في غير إصلاحها لأنه بتبديله متكلم فيها بما ليس بقرآن عمداً في غير إصلاح. وهذا المعنى مأخوذ من قول الشيخ المازري رَحِمَهُ اللهُ عند قوله في المدونة: «ولا يُصلي من يُحَسِّنُ القراءة خلف من لا يحسنها، وهو أشد من

إمام ترك القراءة والإعادة في ذلك كله أبداً... لأنَّ ما أتى به من لا يحسن القراءة ليس بقرآن، فهو تارك للقراءة متكلم. فلذلك قال: «وهو أشد من إمام ترك القراءة». انتهى من شرح قواعد أبي الفضل عياض لأبي العباس القباب رَحِمَهُ اللهُ... وأما قوله: «فهل مُعْتَقِدُ ذلك كافر أم لا؟» فجوابه أنه بتبديله وتغييره للقرآن على الوجه الموصوف، يحكم بكفره لإيذان فعله باستخفافه به وتهاونه به... كإلقاء مصحف في مرحاض بل هو أشدُّ منه لأنه غيَّرَ حقيقته، بخلاف من ألقى المصحف فإنه ما غيَّرَ الحقيقة، ثُمَّ غيَّرَ الحقيقة يُؤدِّي إلى غيِّير المعنى وتحريفه، لأنَّ الألفاظ قوالب المعاني.. وأما على قوله: «وعلى الكفر، فهل يستتاب استتابة الكافر؟» فجوابه أنه إن كان مظهراً لذلك استتيب على القاعدة في المرتد، وإن كان يُخْفِي ذلك فهو زندقة والخلاف في استتابة الزنديق، والمشهور عدم استتابته. وأما قوله: «وإن تمالاً عليه أهل قطر فامتنعوا من الرجوع عنه لاعتقادهم صواب ما هم عليه»، فجوابه أنهم كفار، وحكمهم كحكمهم يقاتلون ويجاهدون بعد الاستطاعة»⁽¹⁾.

ويبدو أن هذا الجواب كان له أثره في تخلي القوم عن تلك الطريقة في نطق الضاد التي «لم يعد لها أثرٌ في العصور المتأخرة»⁽²⁾.

(1) أجوبة عيسى السكتاني، م.س، (ص 10).

(2) هذا ما ذهب إليه الأستاذ دود بن عبد الله: «الحركة الفكرية في بلاد شنقيط...»، (ص 185) معضداً رأيه بقول صاحب الوسيط (ص 515): «كل أهل شنقيط ينطق بالضاد الموجودة بمصر وغيرها سوى العلامة اللقن محمد فال بن بابا، حفظه الله، فإنه ينطق بها قريبة من الظاء المألوفة، وكان أحدث القراءة بهذه الضاد بعد أن رجع من الحج في آخر أيام السلطان مولاي الحسن رَحِمَهُ اللهُ».

وَالْغَزَّ حَفِيدَهُ ابْنَ رَاذَكَ⁽¹⁾ لِعَلَمَاءِ فَاسٍ، وَابْنَ زَكْرِي⁽²⁾ مِنْهُمْ خَاصَّةً، فِي الْإِظْهَارِ فِي مَحَلِّ الْإِضْمَارِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وَعَاءِ أَخِيهِ﴾ (يوسف: 76)، فَقَالَ (طَوِيل):

سُيُوحُ الْبَيَانِ الدَّائِقِينَ حَلَاوَةً مِنْ الْعِلْمِ لَمْ تُطْعَمْ لَغَيْرِ دَوِيهِ
سَلَامٌ مِنَ اللَّهِ السَّلَامِ وَرَحْمَةٌ يَعْمَانُكُمْ مِنْ حَامِلٍ وَنَبِيهِ
سُؤَالُ غَرِيبٍ دُونَ شَنْجِيظٍ أَرْضِهِ مِنَ الْبُعْدِ تِيَهُ يَتَّصِلْنَ بَيْتِهِ

(1) ابن رازكة: هو سيدي عبد الله بن محمد بن القاضي عبد الله العلوي المعروف بابن رازكة (ت 1144هـ/ 1730م): عالم شاعر رائد في فن الشعر ببلده. أخذ عن ابن الأعمش، وجده القاضي، وعن أشفع مینحنه بن مودي مالك (ت 1151هـ/ 8-1739م)، وسافر مرات إلى المغرب الأقصى وأخذ عن بعض أشیائها كأحمد العطار، وأبي مدينة القاضي الأكبر، وأحمد بن يعقوب الولاوي. ومن أشهر الآخذين عنه الفقيه سيدي محمد بن موسي بن أيجل الزيدي شيخ البرتلي صاحب فتح الشكور، والحاج إبراهيم العلوي الذي سمى باسمه ابنه سيدي عبد الله. وقد ارتبط ابن رازكة بصلات وثيقة بأمرأء التراززة في عهده ولاسيما أعلى شنظوره الذي صحبه في رحلته الاستنجدية إلى المغرب في 1719 للاستفادة مما كان له من صلات وثيقة بالبلاط العلوي ولاسيما مع الأمير محمد العالم بن مولاي إساعيل الذي كان ابن رازكة أحد شعراء حلقة الأدبية خلال ولايته على تارودانت، ومدحه بقصائد شهرة، واحتفي الأمير بمقدمه شعراً أكثر من مرة. وحاز مكانة علمية مرموقة في عموم المنطقة وكان على علاقات مميزة مع أترابه من العلماء من أمثال محمد اليدالي. ترجم له البرتلي في فتح الشكور، (ص 162-164) وأشاد كثيراً بمكانته العلمية، وابن الأمين الشنقبطي في الوسيط، (ص 1-24)، وابن دهاه في تحقيقه ديوان ابن رازكة (70-15)، وابن اباه في الشعر والشعراء، (ص 76)، وابن الحسن في الشعر الشنقبطي في القرن الثالث عشر، (ص 85)، وغيرهم.

(2) ابن زكري: هو أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن زكري الفاسي (ت 1144هـ)، شيخ الجماعة وعلامة وقته، المقرئ الحافظ المحدث، الفقيه المدرس. أخذ عن أبي محمد عبد القادر الفاسي، وأحمد بن العربي بن الحاج، والفقيه المسناوي وغيرهم، وعنه الشيخ محمد بن قاسم كسوس وغيره. من مؤلفاته: حاشية على البخاري، وشرح النصيحة الكافية لزروق، وشرح خريدة السيوطي، وشرح على الصلاة المشيشية، والفوائد المتبعة في العوائد المبتدعة. وقد ألّف في مناقبه أحمد بن عبد الوهاب الوزير الغساني كتاب: العَرَفُ الشَّحْرِي فِي بَعْضِ فِضَائِلِ ابْنِ زَكْرِي.

إِذَا شَبَّهَ الْهَادِي بِهَا وَجْهَ مُرْشِدٍ تَشَابَهَ فِي عَيْنَيْهِ وَجْهَ مُتِيهِ
قَرَاهُ لَدَيْكُمْ أَهْلَ فَاسٍ جَوَابُهُ بِنَصِّ جَوَابٍ فِي الْبَيَانِ وَجِيهِ
سَمَّا بِكُمْ عِلْمَ الْبَيَانِ وَحَقُّهُ إِذَا مَا هَوَى ظَنُّهُ بِمُخْتَلِجِيهِ
أَسْأَلُكُمْ مَا سِرُّ إِظْهَارِ رَبَّنَا تَبَارَكَ مَجْدًا «مِنْ وَعَاءِ أَخِيهِ»
فَلَمْ يَأْتِ عَنْهُ «مِنْهُ» أَوْ «مِنْ وَعَائِهِ» لِأَمْرِ دَقِيقٍ جَلَّ ثَمَّ يَحْيِيهِ
فَإِنْ تَكُ أَسْرَارُ الْمُعَانِي خَفِيَّةً فَمَرَاتِهَا أَفْكَارُ كُلِّ نَبِيهِ
وَأَنْتَ ابْنُ زُكْرِيَّ إِمَامٌ مُحَقِّقٌ تَفَرَّدْتَ فِي الدُّنْيَا بِغَيْرِ شَيْءِهِ
إِذَا غُصَّتْ فِي بَحْرِ حَصَلَتِ بَدْرُهُ وَخَلَّيْتَ عَنْ سَفْسَافِهِ وَرَدِيهِ
يَمْدُكَ فِي إِنْقَانِ عِلْمٍ تَبْتُهُ قِيَّاسُ أَصُولِيٍّ وَنَصُّ فَقِيهِ
وَقَاكَ الَّذِي أَبْدَاكَ كَالنَّجْمِ يَتَّقِي بِهِ الْغَيَّ مَنْ يَبْغِي الْهُدَى وَيَعِيهِ⁽¹⁾

ولم تحتفظ الذاكرة الشنقيطية بجواب لهذا اللغز من علماء فاس ولا من ابن زكري - الذي يبدو من نص ابن رازكه أنه كان عارفاً به وبمكانته العلمية - بل تقول المصادر إن حلَّ اللغز جاء على لسان صديقه العلامة محمد بن المختار بن محمد سعيد اليدالي (ت 1166هـ) الذي صرح في جوابه بأن أهل فاس لم يجيبوا على اللغز، فقال من قصيدة طويل:

سؤال بليغ في البيان نبيه أديب من أرباب الهدى وذويه
عليه مدار العصر في العلم سيما علوم المعاني وهو قطب رحيه

(1) ديوان ابن رازكه، شرح وتحقيق ودراسة محمد سعيد بن دهاه، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1986 (ص 145-146).

سبق لى قىء الشوارء راءب
عن السر فى إءان ربى بظاهر
معمى قء أعىى أهل فاس
وكلفنى نصح البرىة فكّه
فقلت وبالله الصواب مجاباً
ولكنه صعب المءارك معسر
فهذا بءمء الله إىضاح لغزّه
فلو قال فرضاً ربنا «من وعائه»
ىؤءى إلى عوء الضمىر لىوسف
لأن الضمىر فى الصناعة عاءء
وإن قال «منه» اءئل أىضاً لأنه
فتنزع منه الصاع لا من وعائه
لما فى انءزاع من أذى ومهانة

من الفهم مءنى لاءق ووجىه
مكان ضمىر «فى وعاء أخيه»
فكناً بءمء الله مءءءه
فأعظم بما قء كان كلفنیه
له بقاء فى الأصول وجىه
على ضعفاء الفهم مءءءه
مساو له فى بءره وروىه
فذلكم بءء التفكر فىه
فىفسء معناه لمءءبریه
لأقرب مذكور هناك لىله
ىؤءى لعود مضمىر لأخیه
وءأنف من ذا نفس كل نزیه
ولم ىرء الرءمن ذا بنبیه⁽¹⁾

وءكاءر هذا النوع من الواصل فى العصور اللاحقة ءىء أورد صاءب المنارة
والرباط⁽²⁾ - مثلاً - سبع ءالات من هذا النوع لأربعة علماء شناقطة بارزىن وءهوا

(1) أءمء بن الأمىن الشنقىطى: الوسىط فى ءراجم أءباء شنقىط، مكءبة ءءانءى، القاهرة 1989 ط.4،
(ص8-9).

(2) ءللل النءوى: بلاد شنقىط، المنارة.. والرباط، عرض للءىاة العلمىة والإشعاع الثقافى والءهءاء الءىنى
من ءلال الجامعات البءوىة المءنقلة (المءاضر)، المنظمة العربىة للءربىة والثقافة والعلم، ءونس 1987،
(ص275-280).

ألغازاً إلى علماء فاس، وأورد أجوبة بعض علماء فاس عنها لم يحدددهم بالاسم. وتناولت تلك الألغاز قضايا فقهية تتعلق بالعمري ووراثته، ونساء أهل البيت اللواتي لا يمنعهن الحيض - على رأي بعض الفقهاء - من دخول المسجد، وما يبطل الصداق في عقد النكاح الصحيح، وإشكالات فقهية أخرى في التركة والنكاح. وكان حظ اللغة من تلك الألغاز لغزاً واحداً يتعلق بالمصدر الذي لا يُثَنَّى ولا يجمع ولا يؤنث. ونكتفي من تلك النماذج بأبيات محمد عثمان بن أغشمت المجلسي (ق. 13هـ) التي قالها لما قدم فاس، مُلغزاً لأهل مدارسها في تركة العمري التي ترجع إلى من أعمارها لا إلى ورثة المعمر عليه، ودخول نساء أهل البيت الحَيِّض وأهله الجُنُب المسجد، وعدم تثنية وجمع أو تأنيث المصدر:

إلى مدارسِ فاسِ الغُرِّ أسئلةٌ	عيالمِ أهلِ الحَفْظِ والمَلَكَةِ
عن حَاضِرِ قَسَمِ متروكٍ لِوَالِدِهِ	صار البكاءُ لَهُ حَظًّا من التركة
وَمَا بِهِ مَانِعٌ في القسمِ يمنعهُ	وحاز الأبعد عنه كل ما تركه
وعن طَوَامِيثَ لَا يُمْنَعَنَّ أو جُنُبٍ	من مسجدٍ وفروعِ الفقه مُشْتَبِكَةٍ
واسم في الأفراد والتذكير تذكُّرُهُ	وفرغَ ذين بنوعٍ واحدٍ سلكه
أريدُ منكم جواباً رائقاً حسناً	نظماً وإلا فما أعطتكم الشبكة

وقول أحمد بن محمد بن محمد بن محمد سالم المجلسي (1238-1339هـ):

يا أهل فاس الغر لغز سياقه	بنص خليل جا وفيه مساقه
---------------------------	------------------------

.....

.....

أسائل ما عقد صحيح صداقه	قد أبطله قبل البناء فراقه
وآخر فيه أكمل المهر كله	على الزوج من قبل البناء طلاقه

فأجابه أحد علماء فاس، لم يحدده المصدر، بقوله:

فمن وهبت قبل البناء صدأها	لزوج وذاك الزوج حم فراقه
وليس لها نصف بتطليق زوجها	فما شطر المأخوذ منه طلاقه
وواهبة من مالها لخليها	قبيل البنا ما سيق منها صداقه
يعيد لها المأخوذ منه جميعه	جواب بحمد الله تم اتساقه

ولم يقتصر التواصل على الاستفتاء والألغاز، وإنما تم التواصل المباشر أخذاً وعطاءً، حيث احتفظت لنا المصادر بأسماء شناقطة أخذوا مباشرة عن علماء فاسيين، وفاسيين أخذوا عن علماء شناقطة وفدوا إلى المغرب.

2. الأخذ والعطاء المباشر: اعتاد أصحاب الهمم العالية من خريجي المحاضر الشنقيطية في القرون الماضية إعمال الرحلة إلى المغرب والمشرق العربيين لاستكمال زادهم العلمي، والحصول على إجازات عالية السند - ما أمكن - وأداء فريضة الحج. وكانت الحواضر العلمية في المغرب الأقصى أول محط رحالهم ومركز جذبهم الأساسي، وخصوصاً سجلها وتارودانت وتامغروت ومراكش لاعتبارات جغرافية وتاريخية وجيهة، وإن كانت فاس ومنارتها العلمية جامعة القرويين قد نالت حظها من ذلك الإقبال لما لها من إشعاع علمي ومكانة كبيرة.

فقد ارتاد العديد من علماء شنقيط الحواضر العلمية في المغرب الأقصى منذ أن ازداد الإقبال على الأسانيد المغربية ابتداء من القرن الحادي عشر الهجري. وقد احتفظت الذاكرة الشنقيطية بأسماء بعضهم، وأسماء من أخذوا عنه ومن أخذ عنهم، إلى درجة أن الأسانيد في بعض العلوم تمر مباشرة بأحد علماء فاس كما هي حال أسانيد القراء في المنطقة التي يمر بعضها مباشرة بقارئ المغرب الشهير عبدالرحمن بن القاضي الفاسي (ت 1082هـ)، وأغلبها بتلميذه علامة سجلها أحمد الحبيب اللمطي (ت 1165هـ)،

فسيدى عبدالله بن أبي بكر التتواجيوي الشنجيطي. ومن أخذوا مباشرة عن علماء فاس أو أخذ هؤلاء عنهم، نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- محمد بن حبيب الله بن الفاضل اليعقوبي الشمشوي (ت 1204هـ) الملقب المجيدري الذي أعمل الرحلة - بعد أن تضرع من علوم بلده - إلى حواضر المغرب الأقصى ومصر والحجاز والتقى خلال رحلته بعلماء أجلاء مثل مرتضى الزبيدي (ت 1205هـ) الذي يذكر أنه شاركه في تصحيح معجمه تاج العروس، وصالح الفلاني (ت 1218هـ) الذي نوّه بحفظه. وكانت له في مدينة فاس صلات وثيقة بالسلطان العلوي سيدي محمد بن عبدالله (ت 1204هـ)، وشارك في المناظرات التي كان هذا السلطان يجمع لها الفقهاء ويوجه اهتمامهم نحوها، وزوده بمكتبة كبيرة في رحلة العودة إلى بلاده. وارتبط المجيدري خلال تلك الإقامة بالعديد من رجال الفكر والمشايخ من أمثال حمدون بن عبدالرحمن بن الحاج السلمي الفاسي (ت 1232هـ)⁽¹⁾ والشيخ عبدالوهاب التازي (ت 1206هـ) الذي جدد عليه أوراده الصوفية. ومن أشهر الآخذين عن المجيدري في فاس أحمد بن إدريس الحسني (ت 1253هـ)⁽²⁾ الذي أصبح ذا شأن عظيم. وقد كان لتلك المناظرات والصلوات العلمية أثرها البالغ في توجه المجيدري إلى العودة إلى الأصول ونبذ فقه الفروع وعلم الكلام الأشعري التي كانت صدىً لنزعة السلطان سيدي محمد بن عبدالله في المغرب

(1) راجع بهذا الخصوص: ديوان الشيخ حمدون بن الحاج السلمي المودع بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم 383. (ص 62-65)، ولاسيما التبعة الملحققة به المسماة: «روض النيلوفر في ثناء الناس عليه وبعض مناقبه التي هي أعطر من المسك الأذفر»، (ص 340-341 و375) حيث تضمنت مشاعرات بين المجيدري وصاحب الديوان الذي حلّى المجيدري بأوصاف من قبيل «العلامة المجتهد بإطلاق».

(2) أحمد بن إدريس الحسني الفاسي: مجموعة أحزاب وأوراد ورسائل، القاهرة- الخرطوم 1985، (ص 203).

الداعية إلى العودة إلى الأصول الأولى للإسلام و«الاكتفاء بالاعتقاد المأخوذ من ظاهر الكتاب والسنة بلا تأويل»⁽¹⁾، وعمل بجهد واجتهاد من أجلها حتى صاغ منهجها التعليمي في رسالته التوجيهية إلى شيخ الجماعة التاودي سنة 1203 هـ⁽²⁾. وقد أحدثت دعوة المجيدري ردود فعل قوية لدى علماء قومه الذين بدّعوه أكثرهم، ودخل في مناظرات فكرية حامية الوطيس مع بعضهم.

- سيدي عبدالله بن الحاج إبراهيم بن الإمام العلوي (ت 1233 هـ) الذي أخذ عن كبار علماء بلاده، وسافر لأداء فريضة الحج وللتعلم، فلقي علماء الحجاز ومصر وذاكرهم. ومكث في فاس ست سنوات ينهل من علوم شيوخها ويبذل ما لديه من علوم، وذاكر السلطان سيدي محمد بن عبدالله، فأعجب به وأكرمه. وقد أخذ سيدي عبدالله بوجه خاص عن كبار شيوخ فاس مثل محمد بن الحسين البناي (ت 1194 هـ)، ومحمد التّأوودي بن سودة (ت 1209 هـ)، وعمر بن عبدالله الفاسي (ت 1188 هـ)، وعاد منها سنة 1189 هـ بعلم وافر وخزانة كتب كبيرة. وقد أسس محاضرة ذائعة الصيت تخرج منها الكثير من فطاحلة العلماء، وانتصب للتأليف والقضاء والإفتاء في منطقته تكانت، وأصبحت مؤلفاته في علم الأصول والبيان ومصطلح الحديث مقررة في معظم المحاضر الشنقيطية.

وتحدث ابن طوير الجنة عن مرور سنده في الفقه بهؤلاء الأشياخ الفاسيين حين قال في معرض حديثه عن فترة مقامه في فاس: «وجئنا يوماً إلى جامع القرويين، فوجدنا

(1) أحمد بن خالد الناصري السلاوي: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب، الدار البيضاء 1956، (68/8).

(2) راجع بشأنها: مولاي عبد الرحمن بن زيدان: إتخاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، المطبعة الوطنية، الرباط 1347 هـ/ 1927، (1/ 211-214).

فقيهاً يدرس في الأكرية من مختصر خليل، وسلمت عليه ومعني جماعة من حجاجنا، فتجارينا في الحديث إلى أن بلغنا التعريف بشيخي، بعد أن سألوني عنه، فأخبرته أنه قرأ العلوم بفاس وشيخاه في ذلك الوقت: سيدي محمد البناني صاحب الحاشية على الزرقاني، وسيدي محمد التاودي بن سودة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فقال لي الفقيه المدرس: أنت بضعة منّا، أَوَّلُكَ مِنَّا وَآخِرُكَ مِنَّا⁽¹⁾.

- عبد الرحمن بن أحمد الشنقيطي (ت 1224 هـ) الذي وصفه ابن السائح⁽²⁾ بـ «العلامة المحقق شيخ مشايخ العلوم النقليات والعقليات، المبرز على زمانه في تحقيق الجزئيات منها والكلديات». وقال عبدالعزيز بن عبد الله⁽³⁾ إنه من خريجي القرويين و«أنه كان شيخ الجماعة بفاس مدة إقامته بها». وذكر الكتاني في فهرسه⁽⁴⁾ أن «عبد القادر بن أحمد بن أبي جيدة الكوهن الفاسي، العلامة المحدث الصوفي أبو محمد، شارح فاتحة البخاري وخاتمة وغير ذلك... ساق حديث الأولوية عن أبي زيد عبد الرحمن بن أحمد الشنقيطي [هذا] المتوفى بفاس سنة 1224، عن الفلاني بشرطه»، وأن لديه تلك الإجازة. كما عُدَّ هذا الشنقيطي من جملة شيوخ ومُجِيزي التهامي بن رحمون الفاسي (ت 1263 هـ)⁽⁵⁾، الذي أجازته عالمٌ شنقيطي آخر هو الطالب أحمد بن طوير الجنة الوداني (ت 1265 هـ) خلال رحلته الشهيرة إلى الحج (1245-1250 هـ).

(1) الرحلة (ص 43).

(2) سيدي محمد العربي بن السائح: بغية المستفيد لشرح منية المريد، تحقيق سعيد محمود عقيل، دار الجيل، بيروت، ط. 2/2005، (ص 6).

(3) «الفقه المالكي والوحدة المذهبية بين المغرب والصحراء»، ندوة الإمام مالك، فاس 1980، (1/111-122)، (ص 120).

(4) فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيوخ والمسلسلات، باعثناء الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. 2/1982، (1/490).

(5) المصدر نفسه (ص 272).

- الشيخ ماء العينين بن محمد فاضل القلقمي (ت 1328هـ) الذي أجاز كلاً من صاحب المعيار الجديد أبي عيسى المهدي الوزاني مولداً، الفاسي تعليماً وسكناً ووفاءً (ت 1342هـ)، وابن الخياط الفاسي (ت 1343هـ) الذي قال عنه عبدالحكي الكتاني⁽¹⁾ إنه «آخر من بقي بفاس من وعاء الفقه المالكي وحملته على كاهلهم، العارفين بأصوله وفروعه، الخائضين فيه أكبر وأوسع خوض عرف عن المتأخرين»، وعبد الحفيظ بن محمد الطاهر بن عبدالكبير الفاسي (ت 1328هـ) الذي ترجم للشيخ ماء العينين في فهرسته ترجمة مطولة وقال في روايته عنه: «... لما وصل إلى فاس أخيراً توجهت إليه زائراً فاستدعيت منه الإجازة العامة، فأجازني لفظاً رحمه الله بكل ما له»⁽²⁾...

- محمد حبيب الله بن سيدي عبدالله بن مايابي الجكني (ت 1346هـ) صاحب زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم، الذي أخذ عن كبار علماء بلده وعن محمد بن جعفر الكتاني (ت 1345هـ) بعض معارفه في المنطق وعلم الحديث والأصول. وحصلت بينه معرفة مع السلطان مولاي عبدالحفيظ الذي طلب منه الإقامة معه في طنجة لأخذ العلم عنه، فأقام بها مدة قبل أن يهاجر إلى المدينة المنورة.

ويبدو أن صلة الرجل بعلماء فاس لم تنقطع، وأن عملية الأخذ والعطاء بين الشناقطة والفاسيين كانت سنة متبعة بدليل رسالته إلى عبدالحكي الكتاني في 1342هـ التي أوردتها حرفياً في فرس الفهارس والأثبات (1/ 53-57)، بل كان ذلك سنة متبعة بين علماء المسلمين عموماً كما قال الكتاني في تمهيد هذه الرسالة حين تحدث عن «ما كان بين المسلمين قديماً من سني الاتصالات ووافر الروابط وكبير الصلات،

(1) فهرس الفهارس والأثبات، م. س. (ص. 388).

(2) عبد الحفيظ بن محمد الطاهر بن عبد الكبير الفاسي: معجم الشيوخ المسني رياض الجنة أو المدهش المطرب، دار الكتب العلمية، بيروت 2003، (ص 170)، وتحمل ترجمة ماء العينين رقم 70 في هذا المعجم.

وجعل الكل تقليد جيده بعد الحج والزيارة بوسع الرواية، والتعزز بعز الإجازة، أفخر المقاصد وأبهجها، وأوسع المتاجر وأربحها، مما يبرهن لك عن مقدار تقدمهم وارتقائهم، وكبير عزهم وعظيم استغنائهم... وهنا أسوق لك نص استدعاء الشيخ محمد حبيب الله ليكون الجواب مطابقاً وليأتي الكلام متناسقاً:

«بسم الله الرحمن الرحيم، إنه السلام التام، وغاية التحية الطيبة بالدوام، من عبدالله محمد حبيب الله بن الشيخ سيدي عبدالله بن مايابا الجكني نسباً، الشنكيطي إقليياً، المدني مهاجراً، المكّي وطناً، خادم تدرّيس العلم بالمسجد الحرام، تقبل الله أعماله، إلى العالم العلامة المحدث الأثري الحافظ الحجة الناقد ذي المآثر العديدة والتأليف النافعة المفيدة الشيخ عبدالحّي الكتاني، جمعنا الله وإياه في دار التهاني والأمانى؛ أوجه أنه لما كان العلم من بين ذويه أعظم رابطة، وقد تعارفت بالسيد السند سيدي محمد بن سيدي جعفر الكتاني ابن عمكم الشهير وانتفعت به، وأخذت منه إجازات عديدة، دعاني ذلك إلى محبة جميع هذه العائلة الكريمة. ولما كنت واسطة عقدها في الإسناد، وسائر العلوم التي عليها في الديانة الاعتماد، أحببت أن أستجيزكم بالمراسلة، وأبين صورة طلبتي لهذه الإجازة، فهي أني أحب أن أجمع ثبتي متصلاً بجميع الأثبات المعروفة في الدنيا على طريق الاختصار، أحب الإعانة من جنابكم بإجازة لي منكم جامعة لما في حفظكم مما اتصلت به أسانيدكم من الأثبات المعبر عنها عند المغاربة بالفهارس، فإني رأيت رسالتكم في البسملة المطبوعة بالأمرية، وقد ذكر معها أسماء بعض مصنفاتكم الحسان، ومن جملتها ثبت لكم، ولا شك أنه يكون جامعاً لكثير من مرادي، فأحب أن ترسلوا لي نسخة منه عليها خطكم الشريف بإجازتكم لي بجميع ما اشتملت فهرستكم المعبر عنها بالثبت، وأخصر من ذلك أن تكتبوا لي إجازة صورتها: ثبت فلان أرويه عن فلان، عن فلان، عن فلان، عن مؤلفه، وقد أجزتكم بجميع ما اشتمل عليه، حتى

تجمعوا لي ما أمكنكم من أثبات العلماء القدماء والمتأخرين، وإن تداخلت فلا ضرر بذلك التكرار، فإني أريد به الإعانة على هذا المقصد الشريف، وأحب أن تكون لكم فيه معونة. وقد أرسلت من مكة لسيدي محمد بن سيدي جعفر فكتب لي اتصال إسناده بنحو خمسة وخمسين ثبوتا، وقد جمعت أنا قبله نحو السبعين، فجميع ما أفادني فيه زيادة نحو سبعة إثباتات، وقد فرحت بها جدا ونفعتني في مرادي غاية، سواء المكرر مع ما عندي وغيره، ونحو هذا أو أزيد أرجوه منكم هكذا : ثبت فلان أرويه عن فلان عن فلان عن مؤلفه، وقد أجزتكم بما فيه، وثبت فلان أرويه عن فلان عن فلان عن مؤلفه بجميع ما فيه، وقد أجزتكم بذلك كله، وهكذا إلى أن تأتوا على ما أمكنكم من الأثبات. ولا شك أنكم جامعون لأسانيد المشاركة والمغاربة وترسلوا لي هذه الإجازة النافعة، ولم أطلبها من غيركم لحسن ظني بكم في هذا المعنى وغيره، وبالأسف إني لم أقابلكم قط لأن زمن أخي الشيخ محمد الخضر بفاس كنت أنا بمراكش، ومنه انتقلت للمدينة المنورة وتأخرت بطنجة أشهراً قلائل عنها، لكن قد قال القائل :

إننا على التنائي والتفرق
لنلتقي بالذكر إن لم نلتق

وترجمتكم وفضائلكم عندي محفوظة، وقد أرسلت لكم على يد السيد أبي القاسم الدباغ ثلاث رسائل مما طبع من مصنفاتي:

إحداها: منظومة تقرب الألف سميتها: دليل السالك إلى موطأ مالك، بينت فيها صحته ومساواته لصحيح البخاري، ورجوع الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح عما اعتمده من ترجيح البخاري عليه في مقدمة فتح الباري، وجعلت له خاتمة في مباحث أصولية مهمة جدا، وأظن أنه يناسبكم كله إلا ما ملت إليه من ترجيح السدل، فعسى أن تكفر حسناته عندكم سيئاته كما هو شأن الكرام. وقد كتب لي سيدي محمد بن سيدي جعفر فيه ما نصه: كل تأليفكم هذا من أوله إلى آخره صحيح عندي إلا ما رجحته من

ترجيح السدل، فقلت له: إني إن شرحتة وظهر لي ما يردني عن ذلك وأرجحُ به القبض رجعت في الشرح ولا غرابة في مخالفة شرح لمتنه، وإن أردتم أنتم الآن فاشرحوه وتعقبوا مبحث السدل بما عندكم، فلا غرض لي إلا ظهور الحق الواضح.

الرسالة الثانية: في أصح ما ورد في المهدي وعيسى عليهما السلام.

والثالثة: في اتصال سندي بالمصافحة بالنبي صلى الله عليه وسلم، وقد كتبت لكم الإجازة في ثاني ورقة منها من باب رواية الأكابر عن الأصاغر. ولعلنا نجتمع إن شاء الله بالحرمين فتكون حقيقة، ونقتبس من أنواركم أوفر نصيب. هذا وعنواني إن أردتم مكاتبتني: الشيخ محمد حبيب الله بن ما يابا الشنكيطي المدرس بالمسجد الحرام، والأولى الإرسال للإجازة مع الحجاج إن تيسر ذلك، وإعلامي في البوسطة بقبولكم لطربي منكم، جزيتم خيراً، كتبه منتصف المحرم الحرام سنة 1342، محمد حبيب الله بن الشيخ سيدي عبدالله بن ما يابا خادم نشر العلم بالمسجد الحرام وفقه الله آمين»، اه كلامه بلفظه من خطه.

ولا حاجة بي إلى الإطالة بأنه أبقاه الله استسمن ذا ورم ونفخ في غير ضرر، لكن:

لَعَمْرُ أَيْيَكَ مَا نُسِبَ الْمُعَلَّى إِلَى كَرَمٍ وَفِي الدُّنْيَا كَرِيمٌ
وَلَكِنَّ الْبِلَادَ إِذَا أَفْشَعَرَتْ وَصَوَّحَ نَبْتُهَا رُعْيَى الْهَشِيمِ (...)

وهذا حين الشروع في المقصود، مستعيناً بالرب المعبود، فأقول: قد أجزت محبي في الله الشيخ محمد حبيب الله الجكني وأولاده جميع ما تجوز لي روايته وثبتت لي درايته من جميع العلوم المنطوق منها والمفهوم، إجازة عامة مطلقة تامة، يُحدِّثُ بها عني كيف شاء وأنى شاء، بشرطها المعتبر عند أهل الحديث والأثر، متمثلاً بقول أبي جعفر الفاروقي:

أَجَازَ لَهُمْ عُمَرُ الشَّافِعِيُّ جَمِيعَ الَّذِي سَأَلَ الْمُسْتَجِيزُ

ولم يشترط غير ما في اسمه عليه وذلك شرطاً وجيزاً

يعني العدل والمعرفة المانعين من الصرف».

وفي عصرنا الحاضر، استمرّ تقليد إقبال الشناقطة على فاس وارتداد جامعته العتيقة والارتواء من معينها المعرفي الفياض، حيث ارتادها الكثيرون من أمثال الشيخ محمد عبدالله بن الصديق (أمد الله في عمره) الذي انتسب إلى كلية الشريعة في جامعة القرويين سنة خمس وسبعين وتسع مائة وألف ميلادية وحصل منها على شهادة الليسانس، ويعتبر اليوم من خيرة العلماء الذين تفخر بهم موريتانيا.

ونكتفي بهذه النماذج التي اقتصرنا فيها على من أخذوا من الشناقطة عن علماء فاس، أو من فاسيين أخذوا عن علماء شنقيط، لنلقي نظرة على حضور المؤلفات الفاسية في المنظومة العلمية الشنقيطية واهتمام الفاسيين بالمؤلفات الشنقيطية.

3. المؤلفات الفاسية مرجع معتمد لدى العلماء الشناقطة: أشرنا فيما تقدم إلى أن الرافد المغربي في الثقافة الشنقيطية قد اشتد الإقبال عليه ابتداء من القرن 12 الهجري حيث شكلت القيروان وفاس والزوايا العلمية بالجنوب المغربي مراكز إشعاعه الأساس. وينصبُّ اهتمامنا، في هذه العجالة، على حضور الرافد الفاسي على الساحة العلمية الشنقيطية وما كان له من حجية عند علمائها. وستتطرق إلى هذه المسألة من زاوية حضور المؤلفات الفاسية في الساحة الثقافية الشنقيطية، وفي الإنتاج المعرفي والاحتجاج العلمي بها.

فمن أكثر المؤلفات الفاسية شيوعاً وتداولاً بين الشناقطة:

- إضاءة الدجثة في اعتقاد أهل السنة للمقري التلمساني الفاسي التي جاءت إلى المنطقة في بداية الربع الأخير من القرن الحادي عشر الهجري، فأقبل الناس عليها بالدراسة والشرح والاستدراك منذ ذلك الوقت. وقد أحصى العلامة المختار بن

حامد⁽¹⁾ رَحِمَهُ اللهُ 12 شرحا لها في المنطقة كان أولها شرح العلامة الطالب محمد بن المختار ابن الأعمش العلوي (ت 1107هـ) المسمى: فتوحات ذي الرحمة والمنة في شرح إضاءة الدجنة.

- المرشد المعين على الضروري من علوم الدين لعبد الواحد ابن عاشر (ت 1040هـ) الذي كان يمثل المرحلة الأولى في تعليم الفقه في المحاضرة الشنقيطية. وقد شرحه عدة علماء شناقطة من بينهم النابغة الغلاوي (ت 1245هـ)، صاحب نظم بوطليحية في المعتمد من الكتب والفتوى على مذهب مالك، الذي وضع عليه شرحين مطولاً وموجزاً سماه: المباشر شرح ابن عاشر؛ وأحمد بن البشير الغلاوي (ت 1276هـ) الذي سمى شرحه: مفيد العباد سواء العاكف فيه والبادي، وقد طبع هذا الشرح بالمجمع الثقافي في أبو ظبي سنة 1999.

- لامية الزقاق في القضاء لأبي الحسن علي بن قاسم بن محمد التجيبي المعروف بالزقاق (ت 912هـ) التي كرس لها العلماء الشناقطة أكثر من عشرة شروح من بينها شرح قاضي ولاته اند عبدالله بن أحمد بن اند عبدالله المحجوبي (ت 1172هـ) المسمى: فَكُّ الْوِثَاقِ عَنْ لَامِيَةِ الزَّقَاقِ. أما منهج الزقاق في قواعد المذهب، فقد شرحه سبعة علماء شناقطة من بينهم الطالب عبدالله بن الحاج محمد الرقيق العلوشي (ت 1220هـ)، ومحمد محمود بن حبيب الله بن القاضي الإيجيبي (ت 1277هـ) الذي سمى شرحه: مفتاح المرتج من ألفاظ المنهج. أما تكميل ميارة للمنهج فقد شرحه كل من محمد امبارك اللمتوني (ت 1293هـ)، ومحمد يحيى الولاقي الداودي (ت 1330هـ)، ومحمد يحيى بن سليمة اليونسي (ت 1354هـ)، وزين بن أجّد اليدالي (ت 1359هـ).

(1) حياة موريتانيا، الجزء الثاني: الحياة الثقافية، الدار العربية للكتاب، تونس 1990، (ص 29).

- نوازل عبدالقادر الفاسي الكبرى التي كثر العزو لها واعتني بها الناس، فقد رتبها العالم أحمد بن حبيب بن الزايد الأبيجي التندغي (ت 1427هـ) على أبواب الفقه المعهودة بطلب من ابن شيخه محمد فال بن محمد سالم بن أُلّا اليدالي في مؤلف من 460 صفحة سماه: إرشاد الحائر في أجوبة عبدالقادر.

ووضع عليها عبدالله بن محمد بن محمد بن محمداً الحسني المتوفي بفاس سنة 1321هـ تأليفاً سماه: تحفة الأناس من فتاوى حبر فاس...

- وضمن أمبويه المحجوبي الولاتي (ت 1277هـ) نوازل ابن هلال مجمع نوازله الذي اشتمل - فضلاً عنه - على نوازل سبعة من كبار أصحاب المجامع الإفتائية الشنقيطية ونوازل الورزازي التطواني (ت 1166هـ).

- أما الأجرومية لأبي عبدالله محمد بن داود الصنّهاجي المعروف بابن آجرّوم (ت 723هـ)، فقد نالت اهتماماً كبيراً ومُحّصت تمحيصاً لتقريبها من أذهان الناشئة، حيث شرحها عشرة علماء، وعقدها أربعة بالنظم. وكان أول شارحيها عبدالله بن محمد الغيث المحجوبي (ت 937هـ)، ثم شرحها سيدي أحمد بن أندغ محمد التنبكتي (ت 1045هـ) شرحاً مفيداً سماه الفتوحات القيومية في شرح الأجرومية الذي يقول محمد إبراهيم الكتاني⁽¹⁾ إنه «كان من كتب الدراسة بالقرويين بفاس وطبع بها مرتين، إحداهما بحاشية الشيخ المهدي الوزاني...». كما وضع عليه العلامة محمد بن عبدالمجيد أقصبي حاشية، مما يعكس أهمية هذا الشرح بين شروح الأجرومية⁽²⁾.

- وشرح النابغة الغلاوي بأثنية زروق التي مطلعها:

(1) مقدمة طبعة دار الغرب الإسلامي من فتح الشكور، بيروت 1981 (ص 11).

(2) د. محمد أمين المؤدب: «جوانب من الصلات الثقافية بين المغرب وغرب إفريقيا»، ضمن: أعمال ندوة التواصل الثقافي والاجتماعي بين الأقطار الإفريقية على جانبي الصحراء، كلية الآداب تطوان (المغرب) وكلية الدعوة الإسلامية طرابلس (الجمهورية) 1999 (587-605)، (ص 595).

لقد كان خير الخلق أبهر طلعة من البدر بل من شمس هو ألهب

بشرح سماه: أنوار البروق بشرح قصيدة زروق، كما شرحها محمد بن محفوظ بن دهمد الإيجيبي (ت 1425 هـ) وغيره.

- ومن بين المؤلفات الفاسية الأخرى الواسعة الانتشار في بلاد شنقيط: معيار الونشريسي، ونوازل ابن هلال ودره النثر - لتي عدها النابغة الغلاوي⁽¹⁾ من الكتب المعتمدة - النهاية والتهام في معرفة الأحكام للميتطي، ونظم العمل الفاسي لعبد القادر الفاسي وشرحه لابنه عبدالرحمن، والدر الثمين والمورد المعين في شرح المرشد المعين لميارة، وشفاء الغليل في حل مقفل خليل لابن غازي، وحاشية البناني على الزرقاني، والمنهج المنتخب في قواعد المذهب للزقاق، ومؤلفات زروق في التصوف، وتكميل المرام شرح شواهد ابن هشام لمحمد بن عبدالقادر الفاسي، وتحفة الأريب لأبي مدين الفاسي، وزهر الأكم في الأمثال والحكم لليوسي...

وكثيراً ما احتج العلماء الشناقطة في فتاويهم ومؤلفاتهم بآراء علماء فاس واستندوا إليها كمرجع يُعتد به. ولا سبيل للإحاطة في هذا المجال، وإنما سنكتفي بأمثلة من كتب علماء فاس الفقهية التي عزا إليها العلماء الشناقطة كثيراً في مؤلفاتهم مثل: حاشية البناني على شرح الزرقاني لمختصر خليل، وحاشية الرهوني عليهما، واختصار كنون لحاشية الرهوني، وشرح ميارة على تحفة ابن عاصم، وشرحاه الكبير والصغير على المرشد المعين، وشرح ابن رحال (المكناسي الفاسي) على مختصر خليل الموسوم بفتح الفتح، وحاشيته على شرح ميارة لتحفة ابن عاصم، وشرح المنجور على المنهج المنتخب للزقاق، وتقييد أبي الحسن الزرويلي على تهذيب البراذعي، وشرح التسولي على التحفة.

(1) بوطليحية، تحقيق يحيى بن البراء، المكتبة المكية (مكة المكرمة) - مؤسسة الريان (بيروت) 2002، (ص 87-88).

ونذكر من أولئك العلماء الذي عزو لها: سيدي عبدالله بن الحاج إبراهيم في نشر البنود على مراقي السعود، وفي نوازل، والكصري في نوازل، ومحنض بابيه بن اعبيد الديباني في ميسر الجليل على مختصر خليل، والمصطفى بن احمدان في مقتنص الشوارد وشرحه، وأحمد بن محمد عنين بن أحمد بن الهادي (ت 1321هـ) في مغنيه على مختصر خليل، ومحمد الأمين بن أحمد زيدان الجكني (ت 1335هـ) في شرحه على مختصر خليل (النصيحة)، ومحمد مولود بن أحمد قال اليعقوبي (ت 1323هـ) في كفافه، ومحمد بن ابن أحمد فال التندغي (ت 1400هـ) في نظم الفوائد، واباه ابن محمد الأمين اللمتوني (ت 1380هـ) في نظم الفردوس...

وحتى لا نبقى في العموميات، نقدم فيما يلي نماذج دالة من ذلك الاستشهاد لخمسة مفتين من أهل القرون الثلاثة الأخيرة.

فهذا حمى الله التيشيتي (1107-1169هـ)⁽¹⁾ يحتج بنوازل ابن هلال في أكثر من موضع من نوازل، وبرأي سيدي محمد العربي الفاسي⁽²⁾ بشأن جواز العقوبة بالمال عند

(1) نوازل حمى الله التيشيتي، جمع وتحقيق د. محمد المختار ولد السعد، نشر دائرة القضاء بأبو ظبي، دار القلم دمشق 2010 (ص 359-358).

(2) سيدي محمد العربي الفاسي: هو أبو عبد الله محمد العربي بن يوسف (988-1052هـ)، علامة فاس المحقق وحامل لواء العلم بها في عهده. أخذ عن أبي الطيب الزياني وعن والده أبي المحاسن يوسف الفاسي وأخيه أحمد وعمه عبد الرحمن، وعن الشيخ القصار الذي لازمه وانتفع به وأجازه، وعن المري وابن عمران والسفياني ومحمد القنطري وأبي عبد الله الدلائي وغيرهم. وعنه جماعة منهم بنوه الأربعة عبد الوهاب ويوسف وعبد العزيز وعبد السلام وابن أخيه عبد القادر بن علي الفاسي وابن أخيه محمد بن أحمد الفاسي. من مؤلفاته: فهرسة ترجم فيها لأشياخه، ومطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات، ومراصد المعتمد في مقاصد المعتقد، وتلقيح الأذهان بتنقيح البرهان، والطالع المشرق في أفق المنطق، ونظم الأجرومية، وعقد الدرر في نظم نخبة الفكر وشرح عليه، وشرح على القصيدة

تعذر إقامة الحدود، فيقول بعد استعراض مسهب لآراء الفقهاء المختلفة في الموضوع: «وقد أشبع الكلام في هذه المسألة الإمام العالم المتفنن أبو عبدالله سيدي محمد العربي بن الفقيه العالم الصالح سيدي يوسف الفاسي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي جَوَابِ لَهُ عَنْ الْمَسْأَلَةِ فِي نَحْوِ كِرَاسِ أَجَادٍ فِيهِ مَا شَاءَ. قاله العلامة سيدي أحمد ميارة في شرح لامية الزقاق⁽¹⁾».

ولم يكتف التيشيتي بالاستناد في قوله بضرورة القضاء بالمثل عن المقوم في البلاد التي لا دنائير بها ولا سكة إلى رأي بعض كبار علماء المذهب في الأندلس، وإنما عززه بعمل اثنين من كبار علماء فاس، فقال: «... فالصواب القضاء بالمثل عن المقوم في هذه البلاد لما ذكرنا مع أن غير واحد من المحققين كابن سهل والباجي وابن رشد أقام من مسائل من المدونة القضاء بالمثل في العروض، وبه كان يحكم آخر المجتهدين بفاس القاضي أبو

الشقراطسية وتأليف في حكم شهادة اللفيف، وجواب في مسألة العقوبة بالمال المحال إليه هنا (مخطوط الخزانة الملكية بالرباط رقم 9166 وتضمنه الجزء 10 من المعيار الجديد للوزاني)، ومنظومتان في ألقاب الحديث ومدائح نبوية وأشعار كثيرة. وقد ذهب في رسالته المطولة في المسألة المتحدث عنها هنا إلى أن العقوبة بالمال من الأمور التي لم يرد فيها نص ولا حكم خاص بها، «فلها عمومات تشملها ونظائر وشواهد تستجملها».

(1) شرح لامية الزقاق: شرح ميارة الفاسي على لامية الزقاق المشار إليه هنا هو فتح العليم الخلاق في شرح لامية الزقاق. وقد رجعنا لطبعة المكتبة العصرية منه الصادرة سنة 2008 بتحقيق رشيد البكاري. والعزو المحال إليه وارد بنصه - وبتصرف بسيط في بدايته - في (ص 432-435) من هذه الطبعة في حديثه عن أنه «على القاضي أن يحدث قضاء بحسب ما أحدث الناس» من فجور خلال شرحه لبيت اللامية القائل:

وَكُنْ ذَا تَأَنٍّ عَارِفًا بِعَوَائِدِ وَأُخِذِ قَضَاءَ لِلْفَجُورِ كَمَا جَلَا

يحيى أبو بكر بن خلف المواق⁽¹⁾ كما في شرح المنجور⁽²⁾ على الزقاق.

(1) المواق: هو أبو يحيى أبو بكر بن خلف المواق، الفقيه القرطبي المتبحر الذي سكن فاس وولي قضاءها حتى توفي، وصاحب مقالات وتنبهات في المكايل والأوزان. وما نسب له في نص التيشيتي وارد حرفيا في الصفحتين (499-500) من شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب للإمام المنجور، دراسة وتحقيق محمد الشيخ محمد الأمين، الرياض، دار عبد الله الشنيطي (د. ت.). والمنجور نقل تلك الرواية عن «أبي الحسن الصغير عن أبي محمد صالح عن شيخه أبي محمد بن تاغزيت». وقال المحقق إن وفاة أبا يحيى كانت في سنة 590هـ أو 599هـ، وهذا التاريخ الأخير هو الأرجح لأنه هو المثبت له في كتاب التاريخ العلمي لجامعة القرويين الصادر عن الإيسيسكو، وفي بحث الأستاذ محمد الشريف المعنون: «تقييد جديد حول النقود والأوزان والمكايل المغربية في القرن السابع الهجري (تقديم وتحقيق)»، مجلة التاريخ العربي، العدد 11، صيف 1999. ترجم لابن خلف المواق صاحب التكملة لكتاب الصلة (180/1) وقال إنه سمع من أبي إسحاق بن قرقول وأبي عبد الله بن الرامة وغيرهما «وكان حافظا حافلا في علم الفقه والخلاف فيه، ملازما للتدريس تام النظر لا يدانيه أحد في ذلك، وله تنبيهات ومقالات مفيدة منها في المكايل والأوزان، وعني بالحديث على جهة التفقه والتعليل والبحث عن الأسانيد والرجال والزيادات وما يعارض».

(2) المنجور: هو أبو الحسن أحمد بن علي بن عبد الرحمن المنجوري الفاسي (926-995هـ)، علامة فاس وأحد أواخر علماء المغرب المتبحرين في الفقه وأصوله. وصفه صاحب درة الحجال (ترجمة رقم 186) بأنه «كان أحفظ أهل زمانه وأعرفهم بالتاريخ وغيره»، وحلاه أبو سالم العياشي في رحلته (274/2) بـ«حافظ المغرب من المتأخرين وإمام المحققين». أخذ عن اليسيئني وسقين، وابن هارون، وعبد الواحد النشريسي، والزقاق وغيرهم من المغاربة. وعنه جماعة منهم الشيخ البطيوي، وعبد الواحد الرجراجي، وابن أبي نعيم، وإبراهيم الشاوي، وابن أبي العافية، وابن عرضون، وعيسى السكتاني، وعبد الواحد الفلالي، ويوسف الفاسي.. ألف مراقي المجد في آيات السعد، وشرح عقيدة ابن زكري، ومختصر المنهج المنتخب، وقواعد الزقاق المحال إليها هنا، وكبرى السنوسي، وفهرسة حافلة ترجم فيها مشيخته وختمها بتعداد مؤلفاته التي قال الكتاني في فهرس الفهارس والإثبات (567/2) بشأنها ما نصه: «وعلى فهرس المنجوري وابن غازي مدار أسانيد أهل المغرب، وهما البرزخ العظيم بين المغاربة والأندلسيين، والمغاربة والمشاركة. وفيها يقول الشهاب أحمد المشتوكي السوسي:

وَقَهْرَسَةُ الْمَنْجُورِ فِيهَا كَفَايَةٌ أَتَتْ بِالْمَهْمِ دُونَ حَدٍّ وَلَا حَضَرٍ

كما احتج بقواعد ميارة في عدم ضمان من فعل ما يجوز له ونجم عن تصرفه هلاك نفس أو تَلَفُ مالٍ حين قال: «... وكل من فعل ما يجوز له ونشأ عما فعله هلاكُ نفسٍ أو تَلَفُ مالٍ لا ضمان عليه كما نص عليه الأئمة الأعلام في كتب النوازل والأحكام. وإلى ذلك أشار العلامة أحمد ميارة في قواعده⁽¹⁾ بقوله:

وكلُّ من فعَلَ ما يجوز له فنشأ الهلاكُ مما فعله
أو تلف المأل فلا يضمنُ ما آل له الأمرُ وفاقاً فاعلم

تأمل والله تعالى أعلم».

وأحال الكصري (ت 1235 هـ) في نوازله إلى أكثر من عالم فاسي مثل احتجاجه بنوازل عبدالرحمن الفاسي في مسألة صحة إيمان المقلد⁽²⁾، ومدى وجوب غسل آلة السواك من وسخ الأسنان، ومعنى «المعينة» في قول خليل: «ونية الصلاة المعينة»، الخ...

(1) قواعد ميارة: يقصد بها منظومته المسماة: بستان فكر المهج في تكميل المنهج المؤلفة من 400 بيت من الرجز التي أكمل بها منظومة الزقاق المسماة: المنهج المنتخب في قواعد المذهب، ووضع عليها شرحاً سماه: الروض المبهم في شرح تكميل المنهج. وقد طبع هذا الكتاب طبعة حجرية في 1305 هـ، ثم حققه محمد فرج الزاوي مع شرحه تحت عنوان: الروض المبهم بشرح بستان فكر المهج في تكميل المنهج، ونشرته شركة إيلجا بملطة سنة 2001. والبيتان المستشهد بهما وإردان في الصفحة 428 من هذه الطبعة في بداية المسألة 136 المعنونة: «كل من فعل فعلاً جائزاً فنشأ عنه تلف نفس أو مال فلا ضمان عليه».

(2) نوازل القصري، نسخة عنه بن الصفي، (1/ 27) حيث جاء فيها بهذا الخصوص ما نصه: «وفي نوازل الفاسي: «وأما المقلد فهو الذي معه عقد صحيح جازم تلقاه من غير الرسول وليس معه دليل، إذ لم ينظر قط في الآيات ولا اعتبر المصنوعات وإنما كان في جزيرة أو صحراء منقطعاً عن العمارة وعن مجاورة المسلمين، ولا سمع قط شيئاً من أمور الإسلام، فأخبره مخبر بذلك فصدقه وجزم به، وأما من خالط المسلمين، ويعرف الخالق من المخلوق، والرسول من المرسل، ويستدل بالأثار على المؤثر، وبالمصنوعات على كمال القدرة والملك النافذ، فليس بمقلد بل هو مؤمن مستدل».

واستدل النابغة الغلاوي (ت 1245هـ) على عدم جواز الإفتاء أو الحكم بالضعيف
ببيت من نظم العمل الفاسي، فقال:

والحكم بالضعيف غير هاد ما لم يكن من أهل الاجتهاد
أما المقلد فمحجور عليه وعند ترك راجح رد إليه

لذلك قال ذو النظم الفاسيفي العمليّات، فهي فاسي:

«حكم قضاء الوقت بالشذوذ يُنقَضُ لا يَتِمُّ بالنقضِ»

كما احتج بهذا البيت محض بابنه بن اعيد الديباني (ت 1277هـ) في أكثر من مناظرة من
مناظراته الفقهية الكثيرة ولا سيما في مناظرته الشهيرة مع حبيب الله بن الأمين الشقروي
(ت 1264هـ) بشأن الحلف «بالحرام وجامع الأيمان» وما يترتب عليه من طلاق.

واحتج العلامة محمد نافع بن حبيب بن الزايد التندغي (ت 1415هـ) في مسألة
مراعاة المصلحة المرسلة في قسم الحبس بتاً للضرورة بفتوى لابن محسود وتعليل
عبد الرحمن الفاسي لها، فقال: «قال كاتبه عفا الله تعالى عنه: فتوى ابن محسود هذه
ذكرها في نوازل الأحباس من المعيار⁽¹⁾ وذكر فتوى للخلي⁽²⁾ تُشاكِلُها، وهو أنه سُئل

(1) راجع: المعيار، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1981، (7/ 332) حيث وردت
تلك الفتوى ونصها: «وسئل القاضي أبو الحسن سيدي علي محسود رحمه الله عن أرض المساكين المحبسة
عليهم، هل يجوز بيعها في مثل هذه السنة لعيشهم لما نزل من الخصاصة والحاجة بالمساكين أم لا؟
فأجاب: بيع أرض المساكين في مثل هذه السنة لعيشهم وحياتهم أنفسهم أفضل عند الله من بقاء الأرض
بعد هلاكهم، وقد أمرت ببيع كثير منها في مثل هذه السنة».

(2) أورد الونشريسي في نوازل الأحباس (ج. 7) عدة فتاوى للخلي في هذا السياق منها تلك الواردة
ضمن فتوى اليزناسني في الصفحة 291 بشأن حبس المرأة المشروط على ابنتها الذي قال فيه للخلي
إنه «لو نزلت شدة حتى خيف عليها لأنفق عليها منها، لأنه قد جاء أمر يعلم أن الجدة أرغب فيه
من الأول...».

عن بقرة مُحَبَّسَةٍ على امرأة ولا شيء لها من المال غيرَها، وخيفَ على المرأة من الهلاك جوعاً؛ فأفتى بأنها تُباع لها مستدلاً بأن قَصَدَ المُحَبَّسُ القُرْبَةَ، وقد جاء أمرٌ يُحَقِّقُ فيه من القربة ما هو أفضلُ من بقاء البقرة. وفي نوازل عبد القادر الفاسي⁽¹⁾ أن الشيخ الجليل عبد الرحمن الفاسي⁽²⁾ قال: إن مستند تلك الفتوى في الجملة مراعاة المصلحة المرسلَة⁽³⁾.

وتحدث نافع عن الفروع التي خالف فيها العلماء النصوص للمصلحة العامة، محتجاً بعمل أهل فاس، فقال: «ثم من الفروع التي خالف العلماء فيها النصوص للمصلحة العامة عملُ أهل فاس بعدم تصديق المطلَّقة في انقضاء عِدَّةِ الأَقْرَاءِ⁽⁴⁾ وحكمهم لها بما

(1) هو أبو محمد عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي الفهري (ت 1091 هـ). من أكابر الفقهاء والمتصوفة في فاس، أخذ عن علماء كثيرين منهم محمد الزيات والشهاب المقرئ وابن عاشر وأبي عبد الله السوسي. وأخذ عنه كثيرون منهم ابنه محمد وعبد الرحمن، وعيسى الثعالبي، وأبو سالم العياشي، ومحمد ميارة الصغير، والشيخ اليوسي. ومع غزارة علمه لم يتصدر لتأليف خاصة، وإنما صدرت منه أجوبة عن مسائل سئل عنها وجمعها بعض أصحابه. وقد ترجم له ابنه عبد الرحمن في مجلد حافل سباه تحفة الأكابر بمناقب الشيخ عبد القادر.

(2) هو أبو زيد عبد الرحمن بن عبد القادر بن علي الفهري (1040-1096 هـ): أخذ عن والده وعمه أحمد والقاضي ابن سودة وميارة الكبير وعبد الرحمن بن العربي الفاسي وغيرهم من علماء المغرب والمشرق. له تأليف منها: نظم العمل الفاسي الذي أحال إليه نافع، وغاية الوطر في علم السير، والقطف الداني في البياني والمعاني، والباهر في اختصار الأشباه والنظائر الخ...

(3) نافع بن حبيب بن الزايد: «كشف الالتباس ودفع الوسواس عن قسمة الأسداس»، ضمن كتاب: القبيلة والبنو القبلية بين الثبات والتغير من خلال مسألة العاقلة، تقديم وتحقيق د. محمد المختار ولد السعد ود. يحيى بن البراء (قيد النشر)، (ص 68-69).

(4) عِدَّةُ الأَقْرَاءِ: القُرْءُ: الحيض والطمهر، جمعه أقرء وأقروء وأقروء، وقيل جمع الطهر: قُرْوءٌ، وجمع الحيض أقرء. وأقراَتِ المرأة إذا حاضت أو طهرت. وعليه تكون عِدَّةُ الأَقْرَاءِ هي ثلاثة قُرْوءٍ (طهرات).

هو الغالب في نساء فاس، وهو ثلاثة أشهر، كُلُّ قَرْءٍ له شهر مراعاة للمصلحة العامة لكثرة تَحْيُلِ نسائهم في تطويل العدة على الأزواج؛ قال في العمليات⁽¹⁾:

ثُمَّ الْمُطَلَّقةُ ذاتُ الْأَقْرَأِ ثلاثةٌ تَعْتَدُ شهراً شهراً

مع أن تصديقها ورد في آية: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾⁽²⁾.

وتؤكد تحريات بعض الباحثين⁽³⁾ أن الفاسيين قد اهتموا - بدورهم - بمؤلفات علماء إفريقيا جنوب الصحراء عموماً، والشناقة منهم على وجه الخصوص اقتناء، ودراسة، وتعليقاً، وطباعة، حيث كان يوجد عدد من المخطوطات الشنقيطية في بعض الخزائن الفاسية (الخزانة الأحمدية، الخزانة الكتانية، الخزانة الفاسية...) قبل نقل محتوياتها إلى الخزانة العامة بالرباط.

ومن الأمثلة التي ساقها حسن الصادقي في هذا الصدد، مخطوط الفتوح القيومية في شرح الأجرية لأحمد بن اندغ محمد الذي توجد منه نسخ في الخزانة العامة (خ ع د 309، خص 389، خ ت 2624). وقد قال صاحب نشر المثاني (1/ 331) إن هذا الشرح متداول في فاس، ومرّ بنا قول الكتاني إنه «كان من كتب الدراسة بالقرويين

(1) انظر: شرح نظم العمليات للفاسي (ص 19) من مخطوطة المعهد الموريتاني للبحث العلمي المودعة تحت رقم 2797، وتحفة أكياس الناس بشرح عمليات فاس لأبي عيسى المهدي الوزاني الفاسي، تقديم وإعداد الأستاذ هاشم العلوي القاسمي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب 2001، (ص 115).

(2) سورة البقرة الآية 226.

(3) حسن الصادقي: «مخطوطات في موضوع فاس وإفريقيا» ضمن: ندوة فاس وإفريقيا، العلاقات الاقتصادية والثقافية والروحية، معهد الدراسات الإفريقية (الرباط) وكلية الآداب والعلوم الإنسانية (سايس - فاس)، الطبعة الأولى 1996 (13-26)، (ص 14-17).

بفاس وطبع بها مرتين، إحداهما بحاشية الشيخ المهدي الوزاني..»، وأن العلامة محمد ابن عبدالمجيد أقصبي قد حشاه هو الآخر.

أما المثال الثاني فهو مخطوط ضياء التأويل في معاني التنزيل لعبد الله بن محمد بن فوديه الفلاني (ت 1244هـ) الموجود في الخزانة الكتانية الفاسية تحت رقم 4742 (أصبح يحمل رقم ك 1976 في الخزانة العامة بالرباط) الذي كتب عبدالحى الكتاني تعليقا له دلالة على ورقته الأولى. ومما جاء في هذا التعليق: «هذا التفسير معتمد عند علماء السودان وشنجيط به يدرسون، أخبرني بذلك الشيخ محمد عال العلوي الشنجيطي. وذكر عصرنا العلامة الشيخ محمد الأمين بن أحمد [بن بدي] العلوي في كتابه: إفادة الجلاس⁽¹⁾ أن والده كان يعتمد في التفسير ويرجع إليه. كما ذكره واعتمده الشيخ محمد مصطفى بن العلوي في شرحه على نظمه في الشهداء الذين استشهدوا في حياته عليه السلام⁽²⁾».

ويذكر الطالب أحمد بن طوير الجنة أن كتابه فيض المنان في الرد على مبتدعة هذا الزمان، الذي ألفه في مدينة برقة الليبية سنة 1247هـ وهو عائد من الحج، أصبح من مقررات جامع القرويين بفاس⁽³⁾.

ومن مظاهر هذا الاهتمام، طبع العديد من المؤلفات الشنقيطية بالمطبعة الحجرية بفاس مثل نظم بوطلحبة للناطقة الغلاوي في المعتمد من الكتب والفتوى على مذهب

(1) يقصد الكتاني كتاب الفقيه والشيخ الصوفي الكبير محمد الأمين بن أحمد بن محمدي العلوي (ت 1383هـ) في مناقب والده، واسمه الصحيح: نزهة الغياب والجلال في مناقب شيخنا ووالدنا أبي العباس.

(2) الصادقي: مخطوطات في موضوع فاس وإفريقيا، م. س.، (ص 17).

(3) رحلة المنى والمنة (مخطوط)، (ص 148).

مالك الذي طبع بالمكتبة الملكية بفاس عام 1282 هـ ضمن الأعمال الفقهية التي اختيرت في تلك الفترة للنشر.

وطبع كتابا سيدي محمد بن محمد الصغير بن امبوجة العلوي (ت 1275 هـ): الجيش الكفيل بأخذ الثأر ممن سأل على الشيخ التجاني سيف الإنكار، وسرية الحق والانتصار والذب عن أولياء الله الأخيار سنة 1319 هـ بتصحيح ومقابلة محمد كنون، وعلى ذمة محمد التهامي بن محمد العربي بن موسى، وأعيد طبعهما.

كما طبع بفاس ما بين 1326 و 1330 جزآن من اختصار الشيخ بن سيدي محمد بن حبت الغلاوي (ت 1299 هـ) لكتاب والده سيدي محمد بن حبت (ت 1288 هـ): المواهب النحوية على الخلاصة والألفاظ البونية وبهامشه تعليق للسلطان مولاي عبدالحفيظ بن الحسن (ت 1330 هـ) على احمرار ابن بونه على ألفية ابن مالك سماه: القول المختار على الألفية والاحمرار.

وتم طبع نشر البنود على مراقي السعود لسيدي عبدالله بن الحاج إبراهيم في فاس سنة 1327 هـ، وبهامشه الضياء اللامع في شرح جمع الحوامع لأبي العباس أحمد بن عبدالرحمن القيرواني الشهير بابن حلولو، بتصحيح عبدالرحمن بن جعفر الكتاني، والامر بالطبع مولاي عبدالحفيظ بن الحسن. كما طبع بأمر منه في 1329 هـ فيض الفتاح على نور الأقاح لسيدي عبدالله بن الحاج إبراهيم العلوي كذلك، وبتصحيح عبدالرحمن بن جعفر الكتاني أيضاً.

وطبع فتح الودود شرح مراقي السعود ونيل السؤل شرح مرتقى الأصول للعلامة محمد يحيى الولاتي (ت 1330 هـ) لأول مرة بالمطبعة المولوية بفاس سنة 1337 هـ بتقديم العلامة محمد حبيب الله بن مايابي.

وناف ما طبع من مؤلفات الشيخ ماء العينين بن محمد فاضل على الثلاثين، وكان من أوائل ما طبع منها مغري الناظر والسامع على تعلم العلم النافع في 1294 هـ ونعت البدايات وتوصيف النهايات سنة 1311 هـ.

ونكتفي بهذه الإشارات الخاطفة إلى حضور المؤلفات الفاسية علي الساحة الشنقيطية وركون العلماء إليها في التدليل والاحتجاج، وحضور المؤلفات الشنقيطية في فاس، لِنَمَحِّصَ القول للتواصل الطرقي بين المنطقتين الذي شكل - هو الآخر - رافداً معرفياً وآصرة تقارب فكري وروحي.

ويستمد حديثنا عن دور الطرق الصوفية في التواصل مسوغه من كون هذه الطرق في شمال غربي إفريقيا عموماً، وفي بلاد شنقيط خصوصاً، قد خدمت المذهب المالكي وتمسكت به تمسكاً قوياً. وعليه، فإنه لا يعتبر خروجاً عن موضوع الندوة إذا مررنا مرور الكرام بنوع آخر من الإشعاع الديني لمدينة فاس من خلال التواصل الروحي في مجال التصوف بين مشايخ فاس ومشايخ بلاد شنقيط.

ب. التصوف ودوره في التواصل الروحي: شكلت الطرق الصوفية أداة حيوية للتواصل الروحي بين الشناقطة والفاسيين خلال القرون الثلاثة الأخيرة. فقد احتفظت لنا المصادر بأسماء عدد من الشخصيات العلمية التي زارت فاس وأخذت الطريقة عن هذا الشيخ أو ذاك من شيوخها، وأخذ فاسيين عن شيوخ شناقطة ارتادوا بلاد المغرب.

وإذا كان من المعروف عن سكان الصحراء نزعتهم الزهدية وميولهم الصوفي، فإن التصوف بمفهومه الطرقي، القائم على أساس الحضرات والزوايا، لم يظهر في المنطقة قبل القرن العاشر الهجري حيث كانت القادرية، فالشاذلية أولى الطرق الداخلة إلى البلاد من منطقتي توات ووادي درعة. وتتصل أغلب أسانيد أصحاب الطريقتين في

المنطقة بأبي العباس أحمد زروق البرنسي الفاسي (ت 899هـ)، ولاسيما الطريقة الشاذلية التي زاد قَدَمَهَا رسوخاً في شمال غربي الصحراء. وتعزز ذلك الدور بفضل الزاوياء: الناصرية، والدلائية والفاسية التي لعبت - إلى جانب دورها الروحي - دوراً كبيراً في إحياء العلم ونشره في المغرب الأقصى وجنوب الصحراء بفضل جهود شيوخها المؤسسين محمد بن ناصر الدرعي (ت 1085هـ)، ومحمد بن أبي بكر الدلائي (ت 1046هـ)، وعبد القادر الفاسي (ت 1082هـ). وكانت فاس، بوجه خاص، مصدر ارتقاء عدة شخصيات علمية شنقيطية في مدارج التصوف الطرقي.

ففيها تلقى الفقيه الأصولي الصوفي محمد المجيدري بن حبيب الله اليعقوبي أورد الشيخ عبد العزيز الدباغ (ت 1131هـ) عن الشيخ عبد الوهاب التازي (ت 1206هـ) الذي يعتبر - إلى جانب أحمد بن المبارك اللمطي السجلماسي الفاسي (ت 1156هـ) - من أبرز الآخذين عن الدباغ والناشرين لتعاليمه. وكان المجيدري قبل سفره للحج قد سلك طريق القوم بأخذ الطريقة الشاذلية الناصرية عن أحمد محمود بن ألفغ الخطاط (ت 1196هـ) عن أبيه، عن سيدي أحمد الحبيب السجلماسي، عن أحمد بن عبد القادر، عن محمد بن ناصر الدرعي.

وقد أخذ الورد الجديد عن المجيدري علماء بارزون من بنى جلدته مثل أخيه أحمد تكرر بن حبله، والبخاري بن الفلاي الباركلي (ت 1252هـ)، ومولود بن أتفغ أعمر (ت 1208هـ) ومولود بن أحمد الجواد (ت 1243هـ) اليعقوبيين، ومحمد بن سيدي محمد السباعي التيشيتي (ت 1263هـ)؛ وعن هذا الأخير أخذها ابن أخته العالم الجليل محمد ابن محمد سالم المجلسي (ت 1296هـ).

وكانت التجانية فاسية المنطلق والانتشار في إفريقيا جنوب الصحراء الذي مثلت بلاد شنقيط قنطرة له. فقد دخلت الطريقة التجانية هذه البلاد على يد أشخاص أخذوها مباشرة عن الشيخ سيدي أحمد التجاني بن محمد (1150-1230هـ) في فاس

وبثوها في أطراف المنطقة، منهم: الشيخ محمد الحافظ بن المختار بن حبيب العلوي (ت 1247هـ)، والسالك بن الإمام الحاجي الوداني (ت 1245هـ)، وعبد الرحمن بن أحمد الصديقي الشنقيطي (ت 1224هـ)، والطالب جدو بن الشيخ المختار العلوي، وعثمان الفلاني... وإذا كان معظم هؤلاء لم يبق لهم سند مشهور الآن، فإن الشيخ محمد الحافظ يُعد من أبرز أعلام الطريقة التجانية في المنطقة وإليه ترجع أسانيد معظم المنتسبين لها في غرب إفريقيا، وبالذات على أيدي مريديه: سيدي مولود فال بن محمدن فال اليعقوبي (ت 1267هـ)، وبدي بن سدينا العلوي (ت 1264هـ)، خليفة الشيخ محمد الحافظ، والحاج عمر تال الفوتي (ت 1280هـ) ومن قفوه من المريدين من أمثال الحاج مالك سي (ت 1340هـ)، والحاج إبراهيم بن الحاج عبدالله نياس الكولخي (ت 1395هـ) الذي بلغت الطريقة التجانية قمة انتشارها في إفريقيا على يده ويد مريديه من الشناقطة.

وكان الشيخ محمد الحافظ قد أخذ عن كبار علماء قومه في عهده مثل سيدي بن احمدان (ت 1230هـ)، وسيدي عبدالله بن أتغ سيدي أحمد، وحرمة بن عبد الجليل (ت 1243هـ)، وسيدي عبدالله بن الحاج إبراهيم. ثم سافر إلى الحج، وأخذ التجانية عن مؤسسها بمدينة فاس عند مروره به في رجوعه من رحلته إلى الحج، فبقي إلى جانب الشيخ أحمد التجاني ثلاث سنوات يربيه حتى قدمه في تلقين أوراده. وقد عاد إلى بلاده سنة 1220هـ وأخذ في نشر الطريقة فيها وفي جوارها الجنوبي، وأصبح خليفة التجانية في المنطقة وما جاورها. وواصل خلفاؤه الدور من بعده بفعالية ونشاط، وظلت صلاتهم بفاس متجددة مع الأيام لا بوصفها مزاراً فحسب، وإنما كذلك بوصفها منطقة جذب للتواصل الفكري والتزود المعرفي، وحكم يرجع إليه عند الملمات كما كان الحال في صراع التجانية العُمرية مع القادرية البكاية الذي وجد التعبير عنه في رسالة أحمد بن محم بن العباس العلوي في 1281هـ / 1865م إلى تجاني المغرب عموماً، وأهل فاس خصوصاً، للتعريف بالحاج عمر الفوتي ومراحل جهاده، والدفاع عن

أعماله السياسية، على أمل الحصول من مخاطبيه على تزييته وإدانة خصمه سيدي أحمد البكاي ومن يدور في فلكه من أمراء ماسنة⁽¹⁾.

وكان لكل من القادرية الفاضلية⁽²⁾، والقادرية المختارية⁽³⁾ حضور في التواصل العلمي والروحي بين الشناقطة والفاسيين. فالقادرية الفاضلية المتصلة في سندها بالشيخ أحمد زروق الفاسي، قد وجدت مرتكزاً قوياً لها في فاس منذ أن أسس الشيخ ماء العينين زاوية له فيها سنة 1314هـ، وأخذ عنه الطريقة القادرية الفقيه محمد بن جعفر الكتاني سنة 1320هـ⁽⁴⁾، ومحمد بن عبد الحفيظ بن هاشم القادري الفاسي⁽⁵⁾ وغيرهما.

أما القادرية المختارية فلم تكن حاضرة فقط من خلال مؤلفات كبار مشايخها المنتشرة في خزائن المخطوطات المغربية، وإنما وجدت كذلك من يعتنقها من أهل المغرب عموماً⁽⁶⁾، وأهل فاس خصوصاً مثل العربي الزرهوني الفاسي (ت 1260هـ) الذي قال الكتاني⁽⁷⁾ إنه أخذ الطريقة القادرية عن محمد بن حبيب الله الصغير

(1) راجع بهذا الخصوص: ذ. أحمد الأزمي: «دور الزاوية التجانية في تمتين الروابط بين مدينة فاس وإفريقيا جنوب الصحراء»، ندوة فاس وإفريقيا، م. س.، (241-255)، (ص 251-253)، وأحال إلى رقم

هذه الرسالة في مخطوطات المكتبة الوطنية الفرنسية: B.N.P, Manuscrit 5884 F 115.

(2) نسبة إلى مؤسسها الشيخ محمد فاضل بن مامين بن الطالب اخيار بن الطالب محمد بن اجيه المختار القلقمي (ت 1286هـ).

(3) نسبة إلى الشيخ سيدي المختار الكتني (ت 1226هـ) الذي أحيا الطريقة القادرية البكائية (نسبة لسيدي أحمد البكاي الكتني المتوفي 920هـ) وأعطى للطريقة القادرية في المنطقة بعد اجتماعها وسياسياً ومجالياً كبيراً.

(4) راجع: الكتاني: فهرس الفهارس والأثبت، م. س.، (1/ 516).

(5) المصدر نفسه، (2/ 936).

(6) كانت الطريقة القادرية منتشرة في المغرب ولها أتباع ومريدون، ودخلها أفراد من المخزن العلوي حسبما جاء في مخطوط الكواكب الدرية في بيان أشياخ السلسلة المختارية القادرية لمحمد بن محمد بن عبد الله بن ياسين المراكشي (ت 1331هـ)، مخطوطات مؤسسة علال الفاسي، رقم 292.

(7) فهرس الفهارس والأثبت، م. س.، (2/ 781).

الشنقيطي عن الشيخ سيدي محمد (ت 1242هـ) عن أبيه الشيخ سيدي المختار الكتتي. وقال عبد الحفيظ بن محمد الطاهر الفاسي (ت 1383هـ)⁽¹⁾ إن أبا عبد الله محمد بن عبد الهادي الدباغ الحسني كان شيخ القادرية بفاس، أخذها عن أبي عبد الله محمد الصحرأوي، عن محمد بن العجوز الريفی، عن الشيخ سيدي المختار الكتتي الحفيد، عن والده الشيخ سيدي محمد، عن والده الشيخ سيدي المختار الكتتي الكبير بسنده.

كما كان لبعض مشايخها مراسلات مع أهل فاس، وخصوصاً الشيخ سيدي أحمد البكاي بن الشيخ سيدي محمد الكتتي الذي راسل أهل فاس⁽²⁾ باحثاً عن دعمهم في مناظرته مع الحاج عمر الفتوي خلال حرب هذا الأخير ضد ماسنه وبمباراه حلفاء البكاي - التي اكتست صبغة صراع مفتوح بين التجانية والقادرية - وداعياً إياهم إلى اعتناق القادرية والتمسك بها.



ومن خلال هذه الإطالة السريعة على جوانب من الصلات العلمية والروحية بين علماء شنقيط وعلماء فاس، نرى أن تلك الصلات ظلت متجددة مع الأيام ومتعددة الأوجه، وأنها جديرة بأن تكرر لها أكثر من دراسة علمية جادة، وأن ينفذ غبار النسيان عنها وعن مصادرها الدفينة في مراكز التوثيق العامة والخاصة على جانبي الصحراء.

(1) معجم الشيوخ، م. س.، (ص 235) ضمن ترجمة الفضيل العلوي.

(2) رسائل أحمد البكاي الكتتي إلى أهل فاس، مؤسسة علال الفاسي (م.ع.ف.)، ع 147، ومخطوط الخزانة العامة بالرباط رقم 1071 مكرر، و«الجواب المسكت» لأكنسوس، مؤسسة علال الفاسي: ع 248، وجواب البكاي: «فتح القدوس في الرد على أكنسوس»، ك 2455.

وعسى أن تتحفز همم الناشئة من باحثينا لهذا المجهود العلمي المهم، وفاء لأرواح
سلفهم الصالح من العلماء الذين لم يجل نأي الدار، ولا ضيق ذات اليد، أو مصاعب
الطريق بينهم وبين طلب العلم وصلة الرحم... والله أعلم.